## القانون والقضاء

ان الاساس الذي تقوم عليه الاجراءات القضائية والقانونية في يهودا والسامرة وغزة، يتلاءم مع مواثيق جنيف ولاهاي بالنسبة الى الاراضي المحتلة. فالى جانب القانون المحلي ( الاردني والمصري ) تشكل اوامر القائد العسكري للمنطقة اساساً قانونياً. ولغرض اصدار الامر، يحصل قائد المنطقة على مصادقة هيئة الاركان، وفي حالات خاصة يطرح الامر على وزير الدفاع. وفي هذا الحال، ليس هناك رقابة عامة على الاوامر [ العسكرية ]. ومع ان جزءاً منها يعالج، فعلاً، مواضيع تقنية ترتبط بشؤون الحياة اليومية، الا ان لجزء آخر منها دلالة، من ناحية تعميق السيطرة اليهودية على المنطقة ( الاراضي والمياه ).

وتعمل في المناطق، جنباً الى جنب، محاكم محلية ومحاكم مؤلفة من قاض منفرد او ثلاثة قضاة. ويتم النظر في معظم القضايا والدعاوى امام قاض منفرد. وليس بوسع من يحاكمون امام محاكم عسكرية، استئناف الحكم امام مرتبة قضائية اعلى. وهذا الامر يعتبر مساً بأسس العدالة والقضاء. وعندما يتم ذلك في ظل الحكم العسكري، تكون له ابعاد سياسية، ويتسبب في احباط كبير لدى السكان.

## خطوط مقترحة للسياسة

دون التخلي عن هدف المفاوضات السياسية للتوصل الى السلام، يجب طرح هدف آخر لسياسة اسرائيل في المناطق. ففي غياب تسوية سياسية، ستسعى اسرائيل، بشكل منهجي، الى تقليص احجام سيطرتها في المناطق [ المحتلة ]، من ناحية، ولتقليل ارتباط المناطق [ المحتلة ] باسرائيل الى الحد الادنى المطلوب لاغراض الأمن، من ناحية اخرى.

وهذه السياسة لها اهداف، هي التالية:

- ☐ الحيلولة دون تكوين وضع ضم فعلي للمناطق، حتى المرحلة التي نصل فيها الى مفاوضات فعّالة.
- ☐ ان تخفف، قدر الامكان، على حياة السكان في المناطق.
- ☐ ان تحول دون نفاذ التأثيرات المفسدة للسيطرة الاسرائيلية الى داخل الجسم الاسرائيلي.
- ☐ ان تخلق شروطاً مناسبة لنشاطات عامة معتدلة، تسعى الى المفاوضات السياسية، وتقبل بتسوية قائمة على حل وسط.

وبسبب خطورة الوضع، يجب تنفيذ هذا المسار بخطوات كبيرة، وان بشكل تدريجي. وتجربة السنتين الاخيرتين يجب ان تعلمنا ان الموافقة العامة على تحسين نوعية الحياة في المناطق، او على وجود توجه لتحويل [ صلاحيات ] الادارة الذاتية الى السكان، ليس كافياً بحد ذاته. فالمطلوب، الآن، وبسرعة، هو وضع سياسة حكومية عامة.

وتحقيق مثل هذه السياسة بامكانه، ويجب، ان ينفذ جزئياً بواسطة خطوات اسرائيلية احادية الجانب، وفي جزئها الآخر، تحتم موافقة السكان والتفاهم مع الاردن، الامر الذي يتيح تحقيق الخطط والمشاريع وتحويل الصلاحيات اللازمة الى الادارة الذاتية. ومثل هذا التفاهم مع الاردن يمكن ان يتحقق بالتنسيق المتبادل، والهادئ، او بواسطة الولايات المتحدة [ الاميركية ]، على غرار التقاسم الوظيفي الذي يجرى تنفيذه منذ فترة بين اسرائيل والاردن. وهناك فرصة، واحتمال، في ان تتلاءم التوجهات الجديدة للملك حسين، الهادفة الى تعزيز مكانته وانخراطه في يهودا والسامرة، مع مثل هذه السياسة الاسرائيلية. ومع ذلك، فلا يجب اشتراط الخطوات أحادية الجانب، بالاتفاق بشأنها مع الاردن.

وهذه السياسة التي هدفها تقليص احجام السيطرة في المناطق [ المحتلة ]، يشتق منها عدد من